



اسم المقال: ضوابط الدفع بعدم دستورية القوانين في الجمهورية العربية السورية (دراسة تحليلية)

اسم الكاتب: د. جميلة الشربي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1839>

تاريخ الاسترداد: 2025/06/06 19:06 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



ضوابط الدفع بعدم دستورية القوانين في الجمهورية العربية السورية (دراسة تحليلية)

* د. جميلة الشرجي

الملخص

يضم الدستور لمواطني الدولة حقوقهم وحرياتهم في مواجهة سلطات الدولة عندما تتولى ممارسة مهامها الدستورية، ولهذا كان لابد من حماية أحکامه وصيانته سموه بتقرير الحق، لجهة ما برقبة مدى تطابق القوانين الأدنى مع أحكام الدستور، بما ينسجم مع مبدأ المشروعية وسيادة حكم القانون وهو ما أكدته دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012، عندما منح المحكمة الدستورية العليا، الاختصاص في الرقابة على دستورية القوانين بناءً على دفع يقدمه الأفراد المتضررين من القوانين المخالفة للدستور ولكن ضمن ضوابط وشروط، سنحاول في هذا البحث إلقاء الضوء عليها، متبعين المنهج التحليليوصولاً إلى استبطاط الحلول للإشكاليات كافة التي قد يثيرها موضوع البحث.

* قسم القانون العام- كلية الحقوق -جامعة دمشق.

Criteria of Constitutional Control by Way of Exception in Syrian Arab Republic (Analytical Study)

Dr. Jamila Alshurbaji*

Abstract

The State's Constitution guarantees its citizens the rights and freedoms vis-à-vis its authorities when they exercise their constitutional duties. Therefore, in order to protect the Constitution's provisions and maintain its highness, an authority was given the right to control the extent of conformity of laws with the constitutional provisions in line with the principles of legality and the rule of law. This was confirmed by the Constitution of the Syrian Arab Republic in 2012, when the Constitutional Supreme Court was granted jurisdiction to oversee the constitutionality of laws based on an exception provided by individuals affected by laws that violate the constitution, but within criteria and conditions, on which our research will try to shed light, following the analytical approach to devise solutions to all the problems that the subject of this research may raise.

*Department of Public Law-Faculty of Law-University of Damascus.

المقدمة:

يُعد الدستور أساس سيادة الدولة والقانون واحترام قواعده جوهر المشروعية التي لا يمكن من دونها أن يتحقق الاستقرار في الدولة؛ إذ يتعمّن على الجميع سواءً أكانوا حكامًا أم محكومين التزام أحكامه والانصياع لقواعده. فالم مشروعية الدستورية هي التي تحدد الإطار الدستوري للتوازن المفترض بين السلطة والحرية، فهي التي تتضمّن الحقوق والحرّيات العامة وتضع الضوابط التي يجب على السلطات التزامها، ولاسيما السلطة التشريعية عند ممارسة اختصاصها في إقرار القوانين الناظمة لتلك الحقوق والحرّيات، غير أن هذا التوازن بين السلطة والحرية لا يمكن ضبطه إلا بالرقابة الدستورية التي تعد الوسيلة الأضمن لاحترام القواعد الدستورية وتأكيد علوها وسموها في مواجهة القواعد القانونية المختلفة في الدولة.

فالدستور فيما يتضمنه من مبادئ وقواعد، يضمن لمواطني الدولة حقوقهم وحرياتهم في مواجهة سلطات الدولة عندما تتولى ممارسة مهامها الدستورية سواء عند التشريع أم التنفيذ أم حتى عند القضاء.

ولهذا كان لابد من حماية أحكامه وصيانته سموه بتقرير الحق، لجهة ما، برقابة مدى تطابق القوانين الأدنى مع أحكام الدستور بما ينسجم مع مبدأ المشروعية وسيادة حكم القانون.

وهو ما أكدّه دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012 عندما خصص الباب الرابع منه لـ(المحكمة الدستورية العليا) التي عدّها استناداً للمادة (الأربعين بعد المئة): ((هيئة قضائية مستقلة))، ومنتها اختصاصات واسعة هدفها حماية الدستور وصيانته أحكامه من انتهاكات السلطات العامة.

ولعل أهم هذه الاختصاصات التي استحدثها دستور 2012 بالمقارنة مع دستور الجمهورية العربية السورية لعام 1973، اختصاص المحكمة الدستورية العليا في الرقابة على دستورية القوانين بناءً على دفع يقدمه الأفراد المتضررون من القوانين المخالفة

للدستور، بحيث يكون للمحكمة الدستورية العليا صلاحية إلغائها فيما لو تأكّدت من مخالفتها للدستور، الأمر الذي حول تلك المحكمة إلى حارسة للدستور؛ تصنّون أحکامه وتحمي مبادئه من الانتهاك.

أتاح الدستور لكل صاحب مصلحة أن يتمسّك بالمبادئ والقواعد التي أقرّها بمواجهة أي نص يخالفه من النصوص الواردة في القوانين الأدنى بتقدیم دفع بعدم دستورية تلك النصوص القانونية، ولكن ضمن ضوابط وشروط كشف التطبيق العملي عن بعض التغرات التي اعترضت صياغتها، لجهة غموضها وعدم تحديدها تحديداً واضحاً وصريحاً، ففي حين نص الدستور في المادة (السابعة والأربعين بعد المئة) في الفقرة (2) على اختصاص المحكمة الدستورية العليا في "النظر في الدفع بعدم دستورية قانون والبت فيه وفقاً لما يأتي:

أ- إذا دفع أحد الخصوم في معرض الطعن بعدم دستورية نص قانوني طبقته المحكمة المطعون بقرارها، ورأى المحكمة الناظرة في الطعن أن الدفع جدي ولازم للبت في الطعن، أوقفت النظر في الدعوى وأحالـت الدفع إلى المحكمة الدستورية العليا.

ب- على المحكمة الدستورية العليا البت في الدفع خلال مدة ثلاثة يوماً من تاريخ قيده لديها"

نجد أن قانون المحكمة الدستورية العليا رقم (7) لعام 2014 قد أضاف في المادة (40) منه ضابطاً آخر لم يذكر في النص الدستوري يوجّب أن يتضمّن قرار الإحالـة: "النص القانوني المطعون بعدم دستوريته والنـص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة".

ليأتي حكم المحكمة الدستورية العليا رقم (1) لعام 2019 ويحدد عدداً من الضوابط التي يجب أن تتوافر في قرار الإحالـة لقبول الدفع بعدم دستورية، الأمر الذي أثار جدلاً قانونياً واسعاً حول الشروط المطلوبة لقبول الدفع بعدم دستوريـة.

لذلك حاولنا في هذا البحث تسليط الضوء على تلك الضوابط بمصادرها المختلفة الدستورية والقانونية وحتى القضائية، متبوعين في سبيل تحقيق هذا الهدف (المنهج التحليلي) بواسطة تحليل النصوص الدستورية والقانونية وأحكام القضاء المتعلقة بالموضوع وصولاً إلى استبطاط الحلول للإشكاليات كافة التي قد يثيرها موضوع البحث، وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مطالب وفق الآتي:

المطلب الأول: الضوابط الدستورية لقبول الدفع بعدم الدستورية.

المطلب الثاني: الضوابط القانونية لقبول الدفع بعدم الدستورية.

المطلب الثالث: الضوابط القضائية لقبول الدفع بعدم الدستورية.

المطلب الأول: الضوابط الدستورية لقبول الدفع بعدم الدستورية

لم تكن المحكمة الدستورية العليا في ظل دستور عام 1973 مختصة بالنظر في الدفع التي يقدمها الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون بعدم دستورية نص قانوني نتيجة مخالفته لمبدأ أو قاعدة دستورية، وإنما كان هذا الحق ثابتاً بموجب المادة 145 من دستور عام 1973، لرئيس الجمهورية أو لرئيسي مجلس الشعب، بنصها على أن: ((تتظر المحكمة الدستورية العليا وتبت في دستورية القوانين وفقاً لما يأتي:

1- إذا اعترض رئيس الجمهورية أو ربع أعضاء مجلس الشعب على دستورية قانون قبل إصداره يوقف إصداره إلى أن تبت المحكمة فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض لديها. وإذا كان للقانون صفة الاستعجال وجب على المحكمة الدستورية أن تبت فيه خلال سبعة أيام.

2- إذا اعترض ربع أعضاء مجلس الشعب على دستورية مرسوم تشريعي خلال مدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من انعقاد دورة مجلس الشعب وجب على المحكمة الدستورية العليا أن تبت فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض لديها.

3- إذا قررت المحكمة الدستورية العليا مخالف القانون أو المرسوم التشريعي للدستور يعتبر لاغيًّا ما كان مخالفًا منها لنصوص الدستور بمحضه ولا يرتب أي أثر)).

ومن ثم لم يكن للمحكمة الدستورية العليا الحق في التصدي لدستورية القوانين عن طريق دعوى ترفع من الأفراد المتضررين من عدم دستورية القوانين؛ وذلك لغياب النص الدستوري الذي يمنحها هذا الاختصاص. وإنما كان هذا الحق ثابتاً للقضاء العادي أو الإداري عن طريق الدفع الفرعي الذي قد يقدمه المدعى عليه في الدعوى المنظورة أمامه، ويكون له الامتناع عن تطبيق النص القانوني المخالف للدستور، وفي هذا تشير المحكمة الإدارية العليا السورية في تأصيلاً لها لهذه الرقابة منذ عام 1960¹ إلى أنه: ((إذا تعارض قانون عادي مع الدستور في أي منازعة من المنازعات التي تطرح على المحاكم، فقامت بذلك لديها صعوبة مفادها أي القانونين هو الأجر بالتطبيق، وجب عليها عند قيام هذا التعارض أن تطرح القانون العادي وتهمله وتغلب عليه الدستور وتطبقه بحسبان أنه القانون الأعلى الأجر بالاتباع، وإذا كان القانون العادي يحمل عندئذ، فمرد ذلك في الحقيقة إلى سيادة الدستور العليا على سائر القوانين، تلك السيادة التي يجب أن يتزمنها كل من الشارع عند إصداره القوانين والقاضي عند تطبيقه إليها على حد سواء)).

وفي قرار محكمة النقض² - الغرفة المدنية الأولى - عام 1974، جاء الآتي: ((إذا كان يمتنع على القضاء التصدي لدستورية القوانين عن طريق الدعوى لانتقاء النص الذي يخوله هذا الحق إلا أنه ليس ما يمنعه من التصدي لذلك عن طريق الدفع بالامتناع عن تنفيذ القانون المخالف للدستور في الدعوى الماثلة أمامه، ولا يعد ذلك تعدىً من القضاء على سلطة التشريع مادامت المحكمة لا تضع بنفسها قانونًا ولا تقضي

¹ قرار المحكمة الإدارية العليا الصادر بتاريخ 26/4/1960 ، منشور في مجلة (المحامون) بدمشق - عام 1960 - العدد 11 ص 6.

² قرار محكمة النقض - الغرفة المدنية الأولى رقم [334] تاريخ 22/4/1974 ، منشور في مجلة (المحامون) بدمشق - عام 1974 العددان 5 و 6 ص 125 .

بإلغاء قانون ولا تأمر بوقف تنفيذه، وغاية الأمر أنها تناضل بين قانونين قد تعارضا فتفضل في هذه الصعوبة بحكم وظيفتها القضائية وتقرر أيهما الأولى بالتطبيق. وإذا كان القانون العادي قد أهمل فمرد ذلك في الحقيقة إلى سيادة الدستور العليا علىسائر القوانين، تلك السيادة التي يجب أن يلتزمها كل من القاضي والشاعر على حد سواء، بحسبان أن الدستور يتميز عن سائر القوانين بماله من طبيعة خاصة تضفي عليه صفة العلو وتسمه بالسيادة لأنه كفيل الحريات ومنثلاً ومناط الحياة الدستورية ونظام عقدها)).

ومن ثم، فالحكم الذي تصدره المحكمة بالامتناع عن تطبيق القانون، إذا ثبت لها عدم دستوريته لا يترتب عليه إلغاء القانون وسقوطه في مواجهة الجميع، وإنما يقتصر أثر هذا الحكم على استبعاد تطبيق ذلك القانون غير الدستوري في الدعوى المنظورة أمام المحكمة. أما القانون فيظل باقياً حتى تقوم السلطة التشريعية بإلغائه أو تعديله وفقاً للأصول القانونية المتبعة³.

وفي قرار آخر لمحكمة النقض⁴ رقم [16] تاريخ 1978|5|18 خلصت إلى:

((إن حرمان الأفراد من حق التقاضي يتعارض مع المبادئ القانونية العامة والحقوق الطبيعية للإنسان والمبادئ الدستورية المستقرة في ضمير الجماعة البشرية، مما يجعل القاضي غير ملزم بتطبيق نص يتعارض مع الحق المنكور)).

ويتصح من الاجتهادات القضائية السابقة، إقرارها بأحقية أصحاب المصلحة بتقديم دفعهم بعدم دستورية قانون أمام أي محكمة (إدارية - مدنية - جزائية - شرعية)، وفي أي درجة كان عليها النزاع دون أي شروط؛ وذلك تطبيقاً لمبدأ سمو الدستور الذي يجعله

³ د. جميلة الشربجي - دور المحكمة الدستورية العليا في الرقابة على دستورية القوانين في الجمهورية العربية السورية بين دستوري 1973-2012 ص 118 منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 29 العدد الثالث - 2013.

⁴ قرار محكمة النقض رقم [16] تاريخ 1978|5|18 - منشور في مجلة المحامون (بدمشق) - عام 1978 ص 333

القانون الأولي بالتطبيق عند تعارضه مع القانون الأدنى وامتثالاً منها لوظيفة القضاء ودوره السامي في الفصل في النزاعات والدفع المثار أمامه نصراً للحق وتحقيقاً للعدالة. ولكن مع صدور الدستور السوري لعام 2012، حدث تطور مهم في اختصاصات المحكمة الدستورية العليا، إذ منحت بموجب المادة (السابعة والأربعين بعد المئة)

الفقرة (2) اختصاص: ((النظر في الدفع بعدم دستورية قانون والبت فيه وفقاً لما يأتي:

أـ إذا دفع أحد الخصوم في معرض الطعن بالأحكام بعدم دستورية نص قانوني طبقه المحكمة المطعون بقرارها، ورأى المحكمة الناظرة في الطعن أن الدفع جدي ولازم للبت في الطعن، أوقفت النظر في الدعوى وأحالت الدفع إلى المحكمة الدستورية العليا.

بـ على المحكمة الدستورية العليا البت في الدفع خلال مدة ثلاثة أيام من تاريخ قيده لديها.))

وبهذا النص تكون جميع المحاكم في الجمهورية العربية السورية وعلى اختلاف درجاتها وأنواعها قد فقدت حقها في البت في الدفع المثار أمامها بعدم الدستورية في ضوء قناعتها، لتكتفي في حال تأكدها من جدية تلك الدفع بإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا التي أصبحت المحكمة الوحيدة المختصة في الفصل بدستورية القوانين. الأمر الذي حقق تقدماً إيجابياً في مسار القضاء الدستوري في الجمهورية العربية السورية بتحديد مرجعًا واحدًا مختصًا للفصل في تلك الدفع، ما يحول دون اختلاف أحكام القضاء حول دستورية أو عدم دستورية القانون ويحقق استقراراً في المعاملات القانونية وانسجاماً في البناء التشريعي للدولة، بضمان تفسير واحد للنص الدستوري لا يختلف باختلاف المراجع القضائية التي كان يثار أمامها الدفع بعدم الدستورية، وعدم ترك البت في مسألة خطيرة على هذا القدر لاختصاص المحاكم العادية على اختلاف مستوياتها؛ وذلك خشية تباين قراراتها بخصوص تلك المسألة.

وإذا كان ما سبق يشكل إيجابية في تطور الدعوى الدستورية في الجمهورية العربية السورية إلا أن ثمة سلبيات مازالت موجودة ومن شأنها عرقلة التطور المأمول للقضاء الدستوري السوري، ولعل من أبرزها الضوابط التي حددتها المشرع الدستوري لتحرير الرقابة الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا، والتي ستتعرض لها من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: وجود دعوى مثارة أمام القضاء

لم يتبنّ المشرع الدستوري السوري أسلوب الدعوى الأصلية^٥ بسماحه للمتضرر باللجوء إلى المحكمة الدستورية العليا، ليرفع شكواه بمخالفة قانون ما لنصوص الدستور أمامها مباشرة. وإنما جعل هذا الأمر متاحاً عن طريق غير مباشر بالدفع بعدم الدستورية أمام المحاكم بمناسبة دعوى مثارة أمامها دون تحديد لنوع هذه الدعوى (مدنية - جزائية - إدارية - شرعية)، ليسحّ للمتضرر بتقديم شكواه بعدم دستورية النص القانوني الذي يحكم هذه الدعوى، والذي طبقه قاضي الموضوع، ولكن مع اشتراطه تقديم هذا الدفع في (معرض الطعن بالأحكام)، الأمر الذي يفهم منه ضمناً، كف يد محاكم الدرجة الأولى على اختلاف أنواعها عن النظر بالدفع بعدم الدستورية حتى ولو أثير أمامها من قبل أطراف النزاع^٦، وذلك لمخالفته صريح النص الدستوري الذي اشترط تقديم الدفع في (معرض الطعن في الأحكام).

ومن ثمَّ، لا يجوز لأحد الخصوم - في نطاق القضاء العادي - أن يدفع بعدم دستورية نص قانوني أمام محاكم الصلح أو محاكم البداية، بل يجب إثارة الدفع أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض. كما لا يجوز - في نطاق القضاء الإداري - أن

^٥ د. جميلة الشربجي - دور المحكمة الدستورية العليا في الرقابة على دستورية القوانين في الجمهورية العربية السورية بين دستوري 1973 - 2012 - مرجع سابق - ص 132.

^٦ الأستاذ المحامي - سليمان رضوان - الدفع بعدم دستورية التشريعات في معرض الطعن بالأحكام القضائية وصلاحية المحكمة الدستورية العليا - بحث منشور على موقع نقابة المحامين في حمص على الانترنت bar-ww.homs 2015 - تاريخ أذار 2015 - وانظر أيضاً: د. حسن مصطفى البحري - القضاء الدستوري (دراسة مقارنة) - حقوق الطبع محفوظة للمؤلف - الطبعة الثانية - 2019 - ص 169.

يدفع أحد الخصوم بعدم دستورية نص قانوني أمام محاكم التأديب أو أمام المحاكم الإدارية أو أمام محكمة القضاء الإداري، بل يجب إثارة الدفع أمام المحكمة الإدارية العليا⁷.

والسؤال الجدير بطرحه هنا: ما مصير الدفع بعدم دستورية نص قانوني أثير أمام محاكم الدرجة الأولى؟

هل تستطيع المحكمة تجاهله أم أن من واجبها النظر فيه والبت بموضوعه؟! نعتقد أن من واجب المحكمة استناداً لوظيفتها، النظر في هذا الدفع والبت فيه دون الحاجة إلى إيقاف الدعوى وإحالة الدفع إلى الدستورية، ذلك أن الإحالة بحسب النص الدستوري تقصر على الدفع المثار في معرض (الطعن في الأحكام) ولكن دون أن تستطيع إلغاء هذا النص القانوني المدفوع بعدم دستوريته في حال ثبوت مخالفته للدستور، وإنما تكتفي بالامتناع عن تطبيقه، لتترك لأصحاب المصلحة الحق في الطعن في حكمها أمام محاكم الدرجة الثانية، ويمكن عندها إثارة الدفع مجدداً ويكون لمحكمة الموضوع وقف الدعوى وإحالته إلى المحكمة الدستورية العليا إذا تحققت من جديته.

كما أن اشتراط الدفع بعدم الدستورية من قبل أحد الخصوم في الدعوى، يحجب عن المحكمة الناظرة في الطعن (محكمة الموضوع) اختصاص البحث بعدم دستورية النص القانوني من تلقاء ذاتها، كما يحجب عن المحكمة الدستورية العليا ذاتها، وهي المختصة بالرقابة على دستورية القوانين، اختصاص بسط رقابتها على دستورية القانون إذ لا يكون لها ذلك إلا بعد إحالة الدفع من قبل المحكمة الناظرة في الطعن بعد التثبت من جديته. ومعنى ذلك أن المحكمة الدستورية العليا ولو تأكّدت من وجود مخالفة دستورية بقانون ما، فلا تملك الوسيلة الدستورية للتصدي لتلك المخالفة من تلقاء ذاتها ولا حتى

⁷ د. حسن مصطفى البحري -القضاء الدستوري (دراسة مقارنة) -حقوق الطبع محفوظة - مرجع سابق - ص 170

لديها السلطة لتأفت نظر السلطة التشريعية لذلك الانحراف، الأمر الذي يعني أن عدم دستورية النص القانوني لم يعد من النظام العام^٨.

وهو أمر نجده محلاً للانتقاد، لتعارضه مع مبدأ من أهم مبادئ دولة القانون، وهو مبدأ (سمو الدستور) وضرورة ترجيح حكمه عند تعارضه مع القانون الأدنى، ولذلك نقترح منح المحاكم على اختلاف درجاتها بما فيها المحكمة الدستورية العليا الاختصاص في التصدي للمخالفة الدستورية من تلقاء ذاتها ومنحها الحق في إحالة المخالفة للمحكمة الدستورية العليا.

الفرع الثاني: إثارة الدفع بعدم الدستورية في معرض الطعن بالأحكام

اشترط المشرع الدستوري السوري لقبول الدفع بعدم الدستورية تقديمها في معرض الطعن بالأحكام فما هو المقصود بعبارة (الطعن بالأحكام)

أولاً: المقصود بالطعن: بالعودة إلى قانون أصول المحاكمات المدنية رقم [١] لسنة ٢٠١٦، نلاحظ أن المشرع السوري قد أفرد باباً خاصاً بالطعن في الأحكام هو الباب التاسع، وقد حدد بموجبه طرق الطعن بثلاثة فصول هي الاستئناف، وإعادة المحاكمة، والنقض.

أما قانون أصول المحاكمات الجزائية فالملاحظ أن المشرع لم يخصص باباً للطعن بالأحكام القضائية، وإنما أورد نصوصاً تقضي بالطعن استثنائياً بالأحكام في الأبواب المخصصة لأصول المحاكمات لكل محاكم من المحاكم، وأفرد باباً خاصاً للطعن بالنقض هو الباب الحادي عشر.

أما في القضاء الإداري فهناك طريق واحد للطعن بالأحكام هو الطعن الواقع على الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى، وهي المحكمة التأديبية والمحكمة الإدارية

^٨ الأستاذ المحامي سليمان رضوان – الدفع بعدم دستورية التشريعات في معرض الطعن بالأحكام القضائية وصلاحية المحكمة الدستورية العليا – مرجع سابق.
وانظر أيضاً: د. حسن مصطفى البحري – القضاء الدستوري (دراسة مقارنة) – مرجع سابق ص ١٧١.

ومحكمة القضاء الإداري، ومرجع الفصل في هذه الطعون هو المحكمة الإدارية العليا التي تصدر أحكامها مبرمة.⁹

ثانياً: المقصود بالأحكام: في سبيل تحديد المقصود بالأحكام لابد من التمييز بين القرار القضائي والحكم القضائي. فبالعودة إلى قانون أصول المحاكمات المدنية نلاحظ أن المشرع أطلق تسمية الأحكام القضائية على ما يصدره القضاء المدني من أحكام سواء أكانت قرارات إعدادية أم تمهيدية أم ولائية أم قرارات القرينة أم أحكاماً فاصلة في النزاع، وذلك بحسب ما جاء في المادة (220) منه، والتي نصت ((على أنه:

1- لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى إلا مع الطعن في الحكم المنهي للخصومة كلها.

2- لا يجوز الطعن في الحكم الصادر بوقف الدعوى وفي الأحكام المؤقتة قبل الفصل في الموضوع)).

ويتبين مما سبق أن القرارات الإعدادية والتمهيدية والولائية وقرارات القرينة لا تقبل الطعن ومن ثم يبقى الطعن فقط للأحكام المنهية للخصومة. أما في قانون أصول المحاكمات الجزائية فقد فرق المشرع بين محاكم الموضوع والدوائر القضائية؛ إذ تصدر الدوائر القضائية (دائرة التحقيق - الإحالة) قرارات ولا تصدر أحكاماً قضائية؛ ذلك أن دورها يقتصر على جمع المعلومات وإصدار القرارات بإحاللة القضايا إلى محاكم الموضوع أو الاتهام أو اتخاذ القرار بمنع المحاكمة وذلك ما نصت عليه المواد (60-61) من قانون السلطة القضائية والممواد (149-155) من قانون أصول المحاكمات الجزائية، وهذا لا يغير من طبيعة القرار؛ لأنّه يصدر قابلاً للطعن استثنافاً أو نفطاً، فهو لا يرقى إلى مرتبة الحكم.

⁹ الأستاذ المحامي سليمان رضوان - الدفع بعدم دستورية التشريعات في معرض الطعن بالأحكام القضائية وصلاحية المحكمة الدستورية العليا - مرجع سابق.
وانظر أيضاً د. حسن مصطفى البحري - القضاء الدستوري (دراسة مقارنة) - مرجع سابق هامش ص 170.

أما الأحكام القضائية فهي تلك التي تصدرها محاكم الموضوع متضمنة الفصل في أساس النزاع، وهذا لا يعني أنها لا تصدر قرارات، بل تصدر من القرارات ما هو إعدادي أو تمهيدي، إلا إن المشرع حصر حق الطعن بها مع الطعن بالحكم الفاصل بالنزاع^{١٠} وهو ما نصت عليه المادتان (٢١٣-٢١٢) أصول جزائية؛ إذ جاء فيها:

المادة (٢١٢): تقبل الطعن بطريق الاستئناف:

١- الأحكام الفاصلة بأساس الدعوى.

٢- الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص أو برد الدعوى لسقوطها بالتقادم أم بغير ذلك من الأسباب.

٣- القرارات الصادرة برد الدفع بعدم الاختصاص.

أما المادة (٢١٣): فقد نصت على ما يأتي: ((فيما خلا الأحكام والقرارات الإعدادية وقرارات القرينة وغيرها من القرارات التي تصدر أثناء السير في الدعوى إلا بعد صدور الحكم في الأساس ومع هذا الحكم)).

وهنا يثار التساؤل ... هل يتشرط أن يقدم الدفع بعدم الدستورية ضمن أسباب الطعن، أم أن من الممكن إثارة الدفع في أثناء نظر الطعن؟!

باعتقادنا أن عبارة (الدفع في معرض الطعن بالأحكام) جاءت مطلقة، ولم تأت على ذكر أسباب الطعن. والمعلوم أن الدفع تقدم في مراحل التقاضي كافة إلى ما قبل قفل باب المراجعة، ومن ثم فهي أكثر شمولاً من أسباب الطعن، وبالتالي يكون من حق الطاعن صاحب المصلحة أن يقدم دفعه بعدم الدستورية بوقت لاحق للطعن، بشرط أن يقدم هذا الدفع قبل قفل باب المراجعة إذا كانت المحكمة الناظرة في الطعن محكمة موضوع وقبل البت في الطعن إذا كانت محكمة قانون (نقض).

^{١٠} الأستاذ المحامي سليمان رضوان - الدفع بعدم دستورية التشريعات في معرض الطعن بالأحكام القضائية وصلاحيّة المحكمة الدستورية العليا - مرجع سابق.

الفرع الثالث: الدفع بعدم دستورية نص قانوني طبقته المحكمة المطعون بقرارها

حصر المشرع الدستوري، اختصاص المحكمة الدستورية العليا في الرقابة على دستورية القوانين، بموجب دفع يقدمه أحد الخصوم بالرقابة على مدى دستورية (النص القانوني) الذي طبقته المحكمة المطعون بقرارها، الأمر الذي يفهم منه عدم قدرة المحكمة الدستورية العليا لمد رقابتها على كامل النصوص القانونية لمواد القانون المطعون بعدم دستوريته، حتى ولو ثبت لها وجود تلك المخالفة في نصوص قانونية أخرى، تتنمي للقانون المطعون بعدم دستورية أحد نصوصه، وإنما تقتصر رقابتها على نص قانوني محدد لا على القانون بمجمله.

وهو ما يستفاد من اختلاف العبارات القانونية التي استخدمها المشرع الدستوري في التمييز بين نوعي الرقابة التي تختص بها المحكمة الدستورية العليا في المادة (السابعة والأربعين بعد المئة) ففي حين نصت الفقرة الأولى من تلك المادة على اختصاص المحكمة بالنظر بعدم دستورية قانون وليت فيها وفقاً لما يأتي:

((أ)- إذا اعترض رئيس الجمهورية أو خمس أعضاء مجلس الشعب على دستورية قانون قبل إصداره بوقف إصداره إلى أن تبت المحكمة فيه خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض لديها، وإذا كان لقانون صفة الاستعجال وجب على المحكمة أن تبت فيه خلال مدة سبعة أيام))

وهو ما تكرر بالفقرة (ب) من المادة ذاتها، بالنسبة لرقابة المحكمة الدستورية العليا على دستورية مرسوم تشريعي ((ب: إذا اعترض خمس أعضاء مجلس الشعب على دستورية مرسوم تشريعي خلال مدة خمسة عشر يوماً تلي تاريخ عرضه على المجلس، وجب على المحكمة أن تبت فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض لديها)).

نجد أن الفقرة (٢) من المادة المذكورة، حصرت رقابة المحكمة في النظر في الدفع بعدم دستورية قانون وابت فيه وفقاً لما يأتي: ((أ- إذا دفع أحد الخصوم في معرض الطعن بالأحكام بعدم دستورية نص قانوني طبقه المحكمة المطعون بقرارها ...))

وما يؤكد صحة رأينا بهذا الصدد، تعلق رقابة المحكمة الدستورية في هذه الحالة بفحوى الدفع المحال من قبل (محكمة الموضوع) وعدم جواز نظرها بكمال الدعوى ولا بكمال القانون.

كما أن اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالرقابة على دستورية (نص قانوني) بطريق الدفع بعدم الدستورية، يفسر بمدلوله الواسع، بمعنى أنه لا يقتصر على القانون بمعناه الشكلي (أي الصادر من قبل السلطة التشريعية)، وإنما يمتد وبحسب صريح المادة (السادسة والأربعين بعد المئة) في فقرتها الأولى ليشمل القوانين بمدلولها الموضوعي، والتي تشمل الرقابة على: ((دستورية القوانين والمراسيم التشريعية واللوائح والأنظمة)).

كل ما في الأمر أن الاعتراض يجب أن ينصب على (نص معين) من هذه القوانين لا على كامل القانون. وهو موقف محمود للمشرع الدستوري السوري، الذي منع الاختلاف حول هذه المسألة بنصه الصريح على امتداد رقابة المحكمة الدستورية العليا على القوانين كافة على اختلاف مراتبها، الأمر الذي ينسجم مع هدف الرقابة وغايتها في القضاء على مظنة مخالفة أحكام الدستور بالنسبة لأنواع القوانين كافة، ما بعد تكريساً لسيادة الدستور على عموم النظام القانوني للدولة، وما يؤكد ما ذكرناه، نص المادة (٣٨) من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم [٧] لعام ٢٠١٤، في الفقرة (أ) والذي جاء فيها: ((تبت المحكمة في الدفع المحالة إليها من المحاكم في معرض الطعن بالأحكام بعدم دستورية نص قانوني أو مرسوم تشريعي أو لائحة خلال ثلاثة أيام يوماً من تاريخ قيده لديها في سجل خاص)).

الفرع الرابع: وقف النظر في الدعوى المنظورة أمام محكمة الموضوع

إذا قررت المحكمة الموضوع إحالة الدفع بعدم الدستورية إلى المحكمة الدستورية العليا بعد ثبتها من جديتها¹¹ ولزومه للبت في الطعن، وجب عليها، استناداً لتصريح النص الدستوري، وقف النظر في الدعوى، ولا سيما أن الفصل في الدعوى الموضوعية قد أصبح متوقفاً على البت بصحة الدفع بعدم الدستورية، ويستمر هذا الوقف حتى تصدر المحكمة الدستورية العليا حكمها في شأن الدفع بعدم الدستورية.

ويقصد بوقف الدعوى¹²: تعطيل أو تعليق مؤقت لإجراءاتها، لتتوفر سبب من أسباب الوقف إلى أن يزول هذا السبب الذي أدى إلى الوقف، وهذه الأسباب التي تؤدي إلى وقف السير في الدعوى تكون خارجة عن مركز الخصوم الشخصي وممثليهم .

ويترتب على تقرير وقف الدعوى دخولها في حالة ركود، واستبعاد أي نشاط فيها حتى ينتهي الوقف¹³. ويشبه وقف الدعوى تأجيلها من حيث الأثر الإجرائي، فكلامها يترتب عليه تأخير الفصل في الدعوى¹⁴ . مع الاختلاف في أن التأجيل لا يحصل إلا بقرار من المحكمة، في حين أن الوقف قد يحدث تلقائياً بغير حكم يقضي به. كما أن الدعوى تؤجل كلما اقتضت الظروف وفقاً لتقدير المحكمة وطلب الخصوم في حين لا توقف الدعوى إلا لأسباب محددة على سبيل الحصر¹⁵ . كما يختلف التأجيل

¹¹ آثينا تأجيل البحث في شرط الجدية، للمطلب الثاني المتعلق بالشروط القانونية للدفع بعدم الدستورية د. علي صالح القعيطي – المراهنات المدنية والتجارية في الجمهورية اليمنية – سلسلة الكتاب الجامعي

– جامعة عدن – 1997 حص 115
وأنظر أيضاً: د. عيد محمد القصاصون – الوسيط في قانون المراهنات المدنية والتجارية – ط-1 دار

النهضة العربية – القاهرة – 2005- ص 823
¹³ د. علي صالح القعيطي – المراهنات المدنية والتجارية في الجمهورية اليمنية – مرجع سابق –

¹⁴ د. أحمد أبو الوفا – أصول المحاكمات المدنية – الدار الجامعية – بيروت 1983 – ص 538
¹⁵ د. السيد محمد الأزماري – وقف الخصومة في قانون المراهنات – ط 2 – دار النهضة العربية – القاهرة – 2000 – ص 14.
وأنظر أيضاً: د. أمينة مصطفى النمر – أصول المحاكمات المدنية – الدار الجامعية – بيروت – 1988 – ص 175 –

عن الوقف من حيث الأثر، فالتأجيل لا يؤدي إلى ركود الدعوى في حين يؤدي الوقف إلى ركود الدعوى؛ إذ لا يجوز في مدة الوقف اتخاذ أي إجراء فيها¹⁶.

فوقف الدعوى هو عدم السير فيها وتعطيل إجراءاتها كافةً لمدة محددة من الزمن عند تحقق سبب من الأسباب التي تؤدي إلى وقفها على أن تبقى قائمة ومنتجة لآثارها القانونية، وهذه الأسباب قد تكون اتفاقية أو قضائية أو قانونية. فالوقف قد يكون اتفاقياً بسبب رغبة الخصوم في وقف دعواهم، أو قضائياً بسبب صدور قرار قضائي من المحكمة المختصة بنظر الدعوى، أو قانونياً بسبب نص القانون.

وهو بالنسبة للجمهورية العربية السورية، وقف قانوني سببه (نص الدستور) في الفقرة (2) من المادة (السابعة والأربعين بعد المئة)، والذي ألزم محكمة الموضوع بوقف الدعوى بعد ثبتتها من جدية الدفع ولزومه للبت في الطعن، وباعتبار الوقف القانوني متعلقاً بقناة محكمة الموضوع الناظرة في الدفع حول جديته ولزومه، فإننا نعتقد بأن قرار الوقف بالنسبة لمحكمة الموضوع الناظرة في الطعن ذو طبيعة مختلفة (قانوني - قضائي)، فهو (قانوني)، لأنّه تطبيقاً لنص الدستور، وهو (قضائي) لارتباطه بقناة المحكمة بجديّة الدفع وتقريرها إحالته إلى المحكمة الدستورية، بمعنى أن الوقف في هذه الحالة يكون نتيجة مباشرة لقرار القضائي الصادر بإحالة الدفع إلى المحكمة الدستورية ونتيجة غير مباشرة لنص الدستور الذي يأمر بالوقف.

المطلب الثاني: الضوابط القانونية لقبول الدفع بعدم الدستورية

نصت المادة (الناتعة والأربعون بعد المئة) من دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012 على أن: ((ينظم القانون أصول النظر والبت فيما تختص به المحكمة الدستورية العليا ويحدد ملوكها والشروط الواجب توافرها في أعضائها كما يحدد حصانتهم ومسؤولياتهم ورواتبهم ومزاياهم)).

¹⁶ د. أحمد مليحي - ركود الخصومة المدنية - دار النهضة العربية - القاهرة ص 39-40

وبناءً على ذلك صدر القانون رقم (7) لعام 2014 المتضمن قانون المحكمة الدستورية العليا لينظم آلية البت في الدفوع المحالة من المحاكم في معرض الطعن بالأحكام بعدم دستورية نص قانوني في الفرع الثامن من الفصل الرابع المتعلق بالإجراءات من خلال المواد (38-39-40) والتي نصت على ما يأتي:

المادة (38): ((أ)- تبت المحكمة في الدفوع المحالة إليها من المحاكم في معرض الطعن في الأحكام بعدم دستورية نص قانوني أو مرسوم تشريعي أو لائحة خلال ثلاثة يوماً من تاريخ قيده لديها في سجل خاص.

ب - إذا قررت المحكمة عدم دستورية النص المطعون بدستوريته عُد لاغياً من تاريخ صدور قرارها ويتم تبليغ هذا القرار لجميع السلطات العامة في الدولة وينشر في الجريدة الرسمية)).

أما المادة (39) فقد جاء فيها: ((يشترط في الدفع المحال للمحكمة ما يأتي:
أ- أن يكون جدياً.

ب- أن يكون لازماً للفصل في النزاع)).

لتقضي المادة (40) بأنه: ((يجب أن يتضمن قرار الإحالة النص القانوني المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعي بمخالفته وأوجه المخالفة))
ومن خلال استعراضنا للمواد السابقة يتضح لنا وجود عدد من الضوابط لآلية ممارسة المحكمة لاختصاصها في البت في الدفوع المحالة من المحاكم وهو ما سنتناوله من خلال الفروع الثلاثة الآتية:

الفرع الأول : جدية الدفع

أوجب المشرع في الدفع المحال للمحكمة الدستورية العليا، استناداً للمادة (39) من القانون 7 لعام 2014، أن يكون جدياً ولازماً للفصل في النزاع، وهو ذات الشرط المذكور في المادة (السابعة والأربعين بعد المئة) من دستور 2012، في الفقرة (2) منها، والتي تنص على أنه: ((إذا دفع أحد الخصوم في معرض الطعن بالأحكام بعدم

دستورية نص قانوني طبقه المحكمة المطعون بقرارها ورأى المحكمة الناظرة في الطعن أن الدفع جدي ولازم للبت في الطعن، أوقفت النظر في الدعوى وأحالت الدفع إلى المحكمة الدستورية العليا).¹⁷)

يلاحظ من خلال استعراض المواد السابقة أن تقدير جدية الدفع هو سلطة حصرية ومطلقة (المحكمة الم موضوع) الناظرة في الطعن، والتي يشار أمامها الدفع بعدم الدستورية لتعلقه بسلطتها التقديرية، فهي التي تقرر ما إذا كان الدفع بعدم الدستورية جدياً أو غير جدي، الأمر الذي يمنح تلك المحاكم السلطة في رفض إحالة تلك الدفوع (حتى ولو كانت جدية) في حال عدم اقتناعها بجدية الدفع.

ويقصد بالدفع الجدي¹⁷ أن يكون الفصل في المسألة الدستورية منتجًا للفصل في الدعوى الموضوعية، بأن يكون الدفع متصلة بموضوع النزاع، وأن تكون هناك شبهة خروج عن أحكام الدستور تتعلق بالقانون أو المرسوم أو اللائحة، ومن ثم، فلا يجوز الدفع بعدم دستورية نص لا يطبق في الدعوى أو لا تتحقق مصلحة الخصوم في القضاء بعدم دستوريته .

وتعود مسألة تقدير جدية الدفع للقاضي، مستندةً إلى أن الفصل في الدفع لازم للفصل في الدعوى الأصلية، وأن يكون هناك شأْنٌ حقيقيٌ حول دستورية النصوص المدفوع بعدم دستوريتها. بمعنى أنه لا يكفي أن تقتضي محكمة الم موضوع بجدية الدفع، وإنما يجب أيضاً أن يكون هذا الدفع (لازماً للبت في الطعن)؛ أي أن يكون ضرورياً للحكم في الدعوى الأصلية بحيث يعد مسألة أولية يتعين الفصل فيها أولاً كي تتمكن المحكمة من الفصل في الدعوى الموضوعية التي أثير بمناسبتها الدفع.

¹⁷ د. رمزي طه الشاعر - رقابة دستورية القوانين دراسة مقارنة - مطابع البشير - القاهرة - 2004 - ص 299 .
وانظر أيضاً: د. عادل عمر شريف - القضاء الدستوري في مصر - قضاء الدستورية - رسالة دكتوراه - جامعة عين شمس 1988 -

ومن ثم، إذا أمكن للمحكمة الناظرة في الموضوع، البت في الدعوى بالاعتماد على دفع آخر وجب على محكمة الموضوع (بمفهوم المخالفة) إهمال الدفع بعدم الدستورية (على الرغم من جديته) طالما أنه ليس لازماً للبت في الطعن. وهو ما نجده إهاداً لغاية الرقابة على دستورية القوانين بإلغاء النصوص القانونية المخالفة للدستور تحقيقاً لمبدأ سمو الدستور وإرساءً لمكانته العليا على غيره من القواعد القانونية في الدولة. عدا عن أن ترك هذه الإحالة، لقناعة محكمة الموضوع (بجدية الدفع) سيكون موضع خلاف عميق بين المحاكم المختلفة نتيجة تباين الاجتهاد القضائي بينها، فما تراه محكمة أنه دفع جدي، قد لا تراه محكمة أخرى كذلك حتى ولو كان ذلك الدفع متعلقاً بالنص القانوني ذاته¹⁸. ولذلك نرى أنه كان من الأولى على المشرع الدستوري السوري أن يمنح صاحب المصلحة الحق في التوجه إلى المحكمة الدستورية بدعوى أصلية يقدم فيها دفاعه بعدم الدستورية بحسب قناعته وفهمه للدستور؛ لأنّه مخاطبٌ بأحكامه ومبادئه التي قدمت له الضمانات للحفاظ على حقوقه وحرياته وعدم تعليق تلك الإحالة على قناعة (محكمة الموضوع) وتبنيها للدفع، مكتفياً باشتراط تأكيد (محكمة الموضوع) من جدية الدفع لتمكن صاحب المصلحة مهلة زمنية محددة، لمراجعة المحكمة الدستورية العليا وتقديم دفاعه بعدم الدستورية عن طريق محامي أستاذ يتمتع بالحجّة القانونية والقدرة على تفسير الدستور وفهم مبادئه وضماناته تحت طائلة اعتبار الدفع كأن لم يكن في حال عدم رفع الدعوى في الميعاد المحدد.

الفرع الثاني: إحالة الدفع إلى المحكمة الدستورية العليا

إذا تحققت (محكمة الموضوع) من جدية الدفع المقدم أمامها، وجب عليها استناداً لنص الدستور أن تحكم بوقف الدعوى وإصدار قرارها بإحالـة الدفع إلى المحكمة

¹⁸ الأستاذ المحامي – سليمان رضوان – الدفع بعدم دستورية التشريعات في معرض الطعن بالأحكام القضائية وصلاحية المحكمة الدستورية العليا – مرجع سابق.
وانظر أيضاً: د. حسن مصطفى البحري – القضاء الدستوري (دراسة مقارنة) مرجع سابق – ص 171.

الدستورية العليا، بمعنى أن المشرع الدستوري لم يسمح لها أن تنظر بالدفع وتقضي في موضوعه، وإنما يتوقف دورها عند البت في مسألة جديتها من عدمها.

إذا ما تحققت من جدية الدفع، أحالت الدفع فقط إلى المحكمة الدستورية العليا على أن يتضمن قرار الإحالـة استناداً للمادة (٤٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٧ لعام ٢٠١٤: ((النص القانوني المطعون بعدم دستوريته والنـص الدستوري المـدعى بمخالفـته وأوجه المـخالفة)).

و واضح أن المادة السابقة حددت نطاق رقابة المحكمة الدستورية العليا بـ:

١- النـص القانوني المـطعون بعدم دستوريته، ومن ثم، لا تمتد رقابة المحكمة الدستورية إلا للنص القانوني المـحدد والمـدعى بـمخالفـته للـدستور، دون غيره من النصوص القانونية المنتسبة إلى القانون ذاته، وكذلك لا تمتد رقابتها إلى الطعن ولا إلى موضوع الدعوى، والذي يـبقى مـوقـعاً أمام محكمة الموضوع بـانتظـار حـكم المحـكـمة الدستـوريـة العـلـيا بـمـوضـوع الدـفـع وـحـدهـ.

٢- النـص الدستوري المـدعى بـمخالفـته، والذي يجب أن يكون واضحـاً وـقـرـيرـاً لـأن يكون نـصـاً تـوجـيهـياً؛ لأن النـص الدستوري التـوجـيهـي يـحتاج إلى قـانـون منـظـم يـنـقلـهـ من دائـرة التـوجـيهـ إلى دائـرة التـفـيـذـ.

أما إذا كان النـص الدستوري مـقرـراً لـحقـ أو ضـمانـةـ، فهو قـابلـ لـلاـستـيفـاءـ مـباـشرـةـ وـيمـكنـ رـفعـ الدـعـوىـ الدـسـتـوريـةـ لـلـمـطـالـبـةـ بـتـطـيـقـهـ فـيـ حـالـ مـخـالـفـتـهـ مـنـ قـبـلـ المـشـرـعـ العـادـيـ فـيـ أـشـاءـ تـنظـيمـهـ لـقـانـونـ ماـ، كـأـنـ يـسـتـندـ النـصـ القـانـونـيـ المـطـعـونـ فـيـهـ عـلـىـ اـعـتـداءـ عـلـىـ أحـدـ الـحـقـوقـ وـالـحـريـاتـ الـتـيـ كـفـلـهـاـ وـنـظـمـهـاـ الدـسـتـورـ.

٣- **أوجه المـخـالـفةـ:** بـمعـنىـ أنـ الـواـجـبـ أـنـ يـتـضـمـنـ قـرـارـ الإـحالـةـ الأـسـبابـ الـمنـطـقـيةـ الـتـيـ جـعـلـتـ النـصـ القـانـونـيـ، مـخـالـفـاًـ لـلـدـسـتـورـ وـيـرـتـبـ عـلـىـ ذـلـكـ رـفـضـ الإـحالـةـ فـيـ حـالـ اـفـقـادـ الدـفـعـ لـتـسـبـيبـ المـقـنـعـ، بـحـسـبـ وجـهـةـ نـظـرـ مـحـكـمةـ المـوـضـوعـ. فإذا ما تـحقـقـتـ المـحـكـمةـ الدـسـتـوريـةـ العـلـياـ مـنـ قـرـارـ الإـحالـةـ، باـشـرـتـ

النظر في موضوع الدفع وحده، لتبني قناعتها الخاصة حول جديته أو عدمها دون أن تكون مقيدة بقناعة محكمة الموضوع حول جدية الدفع قد ترى المحكمة الدستورية العليا، رد الدفع لعدم جديته على الرغم من قناعة محكمة الموضوع به وإحالته إليها. وبالعكس فقد تؤيد المحكمة الدستورية العليا، الدفع وتثبت صحته، لتصدر حكمها بإلغاء النص القانوني المدعى بمخالفته للدستور، وترفع حكمها إلى (محكمة الموضوع) لفصل في الدعوى الأصلية على أساسه؛ إذ يعتبر حكم المحكمة الدستورية العليا ملزماً لجميع سلطات الدولة، بما فيها السلطة القضائية متمثلة بالمحكمة التي أحالت الدفع، وذلك تطبيقاً للمادة (49) من القانون لعام 2014 والتي تنص على أن: ((أحكام المحكمة وقراراتها ملزمة لجميع سلطات الدولة)).

وبالعودة إلى الدفع التي قدمت إلى المحكمة الدستورية العليا، تعميلاً لاختصاصها الدستوري السابق ذكره، نلاحظ قلة عددها وافتقار معظمها للجدية التي اشترطتها الدستور وأوجب على محكمة الموضوع التحقق منها من ذلك مثلاً:

الدفع المحال من محكمة استئناف الجنح الأولى بريف دمشق، بمخالفة القرار [1915] لعام 2008 الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء، لأحكام دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012؛ إذ صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ 22|5|2016، برد الدفع موضوع الطعن لمخالفته أحكام المادتين (39-40) من قانون المحكمة الدستورية العليا وجاء في منطوق الحكم: ((وحيث أنه من الثابت مما سبق عدم جدية الدفع موضوع هذه القضية، وذلك بسبب خلو قرار الإحالاة من الإشارة إلى النص القانوني المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته، بحيث اكتفت الجهة التي قدمت الدفع بتأسيس دفعها على أن القرار [1915] لعام 2008 الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء مخالفًا لأحكام الدستور دون أي إشارة لرقم المادة

سواء تلك المتعلقة بالنص القانوني المطعون بعدم دستوريته أم بالنص الدستوري المدعى بمخالفته ومهنية تلك المخالفة.

وكان على محكمة استئناف الجنج الأولى بريف دمشق مصدرة قرار الإحالة للمحكمة الدستورية العليا أن توافق قرارها هذا مع المادة 147 فقرة (أ) من الدستور بذكر المادة أو المواد القانونية من النص القانوني المشكو من عدم دستوريته للتثبت من جدية الدفع الفرعي بعدم الدستورية. وفي هذا السياق ترى المحكمة الدستورية العليا أنه لا يمكن أن يكون النص المطعون بعدم دستوريته مخالف لأحكام الدستور برمته.

لذلك وعملاً بأحكام المادة [147] من دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012 وأحكام المادتين [39-40] من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم [7] لعام 2014. تقرر: رد الدفع موضوع الطعن لمخالفته لأحكام المادتين [39-40] المذكورتين أعلاه (...))

الفرع الثالث: مدة البت في الدفع

حدد دستور 2012 في المادة (السابعة والأربعين بعد المئة) الفقرة 2 اب، المدة التي يجب البت في الدفع خلالها بنصه: ((على المحكمة الدستورية العليا البت في الدفع خلال مدة ثلاثة أيام من تاريخ قيده لديها)).

وهو ما أكدته قانون المحكمة الدستورية العليا رقم [7] لعام 2014 في المادة (38) الفقرة أ- بنصه على أن: ((تبت المحكمة في الدفع المحالة إليها من المحاكم في معرض الطعن بالأحكام بعدم دستورية نص قانوني أو مرسوم شريعي أو لائحة خلال ثلاثة أيام من تاريخ قيده لديها في سجل خاص)).

ومن ثم، يتضح من ظاهر النصوص القانونية السابقة، أن المشرع قد قيد سلطة المحكمة الدستورية العليا في البت في الدفع بعدم الدستورية وحصرها بمدة (ثلاثة أيام من تاريخ قيده لديها) كحد أقصى للبت في الدفع أما الحد الأدنى فهو غير محدد.

ونعتقد أن السبب في تحديد المدة هو حث المحكمة الدستورية العليا على سرعة التصدي للدفع وعدم ترك مسألة دستورية النص القانوني معلقة لمدة طويلة، سيما وأن الدعوى الموضوعية الأصلية موقوفة بانتظار حكم الدستورية بالدفع الذي أثير أمامها. وهنا يحق لنا التساؤل عن مصير الدفع بعدم الدستورية فيما لو تجاوزت المحكمة الدستورية المدة المحددة دستورياً ولم تفصل في الدفع خلالها، فهل يتربّع على ذلك سقوط الدفع بعدم الدستورية واعتباره كأنه لم يكن؟!

الإجابة حتماً بالنفي، فلا يقبل دستورياً ولا قضائياً تجاهل مثل هذا الدفع حتى ولو تجاوزت المحكمة الدستورية المدة المحددة، ذلك أن ترتيب مثل هذا الأمر يحتاج إلى نص دستوري صريح بالنظر للخطورة المترتبة على مثل هذا الحكم، لا سيما وأن مصير الدعوى الموضوعية معلق بانتظار مصير الدفع باعتباره لازماً للفصل في الفصل في الدعوى الأصلية. لذلك فإننا نقترح جعل هذه المدة قابلة للتمديد وغير مقيدة بمدة الـ (ثلاثين يوماً)، ولا سيما إذا افترضنا زيادة عدد الدفع بعدم الدستورية المحالة للمحكمة الدستورية العليا، إذ لا يعقل أن يتربّع على تجاوز المدة المحددة سقوط الدفع واعتباره كأنه لم يكن؛ وذلك لإبعاد شبهة المماطلة المقتصدة من المحكمة لـ إسقاط الدفع، وهو ما لا يمكن أن تتجه إليه إراده المشرع الدستوري لقريره.

المطلب الثالث: الضوابط القضائية لقول الدفع بعدم الدستورية

ويقصد بها الضوابط التي استقر عليها اجتهاد المحكمة الدستورية العليا من خلال الأحكام التي أصدرتها في معرض ممارستها لاختصاصها في البت في الدفع بعدم الدستورية، وأهمها الحكم رقم (1) لعام 2019¹⁹؛ إذ أرسى هذا الحكم، عدداً من الضوابط والشروط التي يجب على المحاكم اتباعها، عند ثبيتها من جدية الدفع بعدم دستورية نص قانوني تطبقه في أشاء نظرها للدعوى الأصلية وتقريرها إحالته إلى المحكمة الدستورية العليا.

¹⁹ المنشور في الجريدة الرسمية – العدد 25 - ملحق 3 - تموز 2019

وجاء في منطوق الحكم ما يأني: ((إن الأحكام الناظمة للدفع بعدم دستورية نص في قانون أو مرسوم تشريعي مستنده أحكام المادة 2|147 والمادة 149 من الدستور وأحكام المواد 1|38 و40 من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم (7) لعام 2014. وحيث إن أركان الدفع والبت بعدم دستورية نص قانوني في تشريع وفق الأحكام المذكورة يستوجب الأمور الآتية:

- 1- أن يكون هناك دعوى منظورة أمام مرجع قضائي له ولایة البت بالنزاع المطروح فيها، وأن يكون هذا المرجع قد طبق في فصل النزاع نص محدد في قانون أو مرسوم تشريعي، بحيث يكون لازماً وحده دون سواه للفصل بالنزاع²⁰.
- 2- أن يتقدم من صدر الحكم لغير صالحه بطبعن أمام المرجع القضائي المختص يشكو فيه أن النص الذي طبقه المحكمة المطعون بقرارها يخالف أحكام الدستور، وذلك باستدعاء خطى مقدم من محامي أستاذ ضمن المهل والأوضاع المطلوبة قانوناً للقبول شكلاً.²¹
- 3- على الطاعن أن يكون قد تقدم بالدفع بعدم الدستورية باستدعاء الطعن يبين فيه النص محل الدفع والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة المتعلقة بالنص²²
- 4- تنظر محكمة الطعن، بعد اكمال الخصومة لديها وفق الأصول، فيما إذا كان استدعاء الطعن مقدماً ضمن المهل والأوضاع المطلوبة قانوناً للقبول شكلاً؛ إذ لا جدوى ولا يجوز البحث في دفع مقدم بطبعن مستحق للرد شكلاً، ومن ثم في

²⁰ وهي ذات الضوابط التي شرحتها في بحثنا عند تعريضنا للضوابط الدستورية لقبول الدفع بعدم الدستورية.

²¹ يشترط المحكمة الدستورية العليا في هذا الضابط أن يكون سبب الطعن هو عدم دستورية النص الذي طبقه المحكمة المطعون بقرارها ، وهو ما نراه تقديرًا للنص الدستوري ، الذي سمح بتقديم هذه الدفوع في (معرض الطعن بالأحكام) ذلك أن عبارة (معرض) تعني أثناء نظر الطعن ومن المعروف أن الدفع تقام في كافة مراحل التقاضي إلى ما قبل باب المرافعة وقد يكون من ضمنها دفعاً جديداً يقدم أثناء نظر الطعن بعدم دستورية النص الذي طبقه المحكمة المطعون بقرارها .

²² وهذا الضابط تطبق للمادة (40) من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم [7] لعام 2014.

أسباب الطعن، وهل في تلك الأسباب ما يمكن استناداً إليه فصل النزاع دون تطبيق النص المدعي بمخالفته لأحكام الدستور، وإذا تبين أن النص محل الدفع هو الوحيد اللازم للبت بالنزاع وهناك رابطة سببية بين تطبيق النص على واقعة النزاع ومخالفة النص الدستوري وأوجه هذه المخالفة بينها الطاعن في أسباب الطعن ترجح احتمال تأييد قبولها، عمدت المحكمة إلى إصدار قرار بوقف النظر بالدعوى وإحاله النظر بالدفع بعدم الدستورية إلى المحكمة الدستورية العليا²³

5- في ظل غياب النص في قانون المحكمة الدستورية العليا حول الأصول المتعين اتباعها في إرسال ملف الطعن بالدفع للمحكمة الدستورية العليا، فإن إرسال الملف بكتاب إحالة عن طريق الرئيس الإداري المخول تمثيل المحكمة في صلاتها مع الجهات العامة الأخرى، إجراء مقبول²⁴.

6- فور وصول الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا يأمر الرئيس ديوان المحكمة بقيدها في سجل خاص ويدعو الهيئة العامة للاجتماع والتداول.

7- يكون البحث لدى المحكمة الدستورية العليا في أمرتين الأول منها، قرار الإحالـة فيما إذا كان قد صدر استناداً لأحكام الدستور وقانون المحكمة الدستورية العليا، وبعد التثبت من الشرائط الشكلية في القرار يتم الانتقال إلى البحث في الأمر الثاني وهو الدفع بعدم الدستورية وهذا الترتيب بالبحث ضروري؛ إذ لا يجوز أن

²³ وهذا الضابط هو تقسيم المادة (السابعة والأربعين بعد المئة) في الفقرة (2) المتعلقة باختصاص المحكمة الدستورية العليا في النظر في الدفع بعدم دستورية قانون والبت فيه وفقاً لما يأتي : أ- إذا دفع أحد الخصوم في معرض الطعن بالأحكام بعدم دستورية نص قانوني طبقته المحكمة المطعون بقرارها، ورأى المحكمة الناظرة في الطعن أن الدفع جدي ولازم للبت في الطعن ، أوقفت النظر في الدعوى وأحالـت الدفع إلى المحكمة الدستورية العليا.

²⁴ أوجـب هذا الضابـط إرسـال ملفـ الطـعن بالـدفع للمـحكـمة الدـسـتـورـية عن طـريقـ الرـئـيسـ الإـدارـيـ المـخـولـ تمـثـيلـ المحـكمـةـ فيـ صـلاتـهاـ معـ جـهـاتـ العـامـةـ الآـخـرـيـ،ـ وـنـعـقـدـ أـنـهـ كـافـيـ تـطـبـيقـاـ لـنـصـ الدـسـتـورـ الـاكـفـاءـ بـإـحـالـةـ الدـفـعـ وـحـدهـ إـلـىـ الـمـحـكـمةـ الدـسـتـورـيـةـ الـعـلـيـاـ دـوـنـ مـلـفـ الطـعنـ كـامـلاـ.

يضار الطاعن من إخلال المحكمة الناظرة في الطعن في استكمال موجبات إصدار قرار الإحالة²⁵.

٨- إذا كان قرار الإحالة غير مستوفٍ لقواعد إجراءاته القانونية عمدت المحكمة إلى إعادة الأوراق إلى المحكمة الناظرة في الطعن لإعادة النظر فيه²⁶.

٩- في حال وجدت محكمة الطعن بما تضمنه قرار المحكمة الدستورية ما يغنى عن البت بالدفع عمدت إلى إبقاء الملف لديها للبت بالطعن²⁷.

١٠- وفي حال وجدت المحكمة الناظرة بالطعن أن البت بالدفع بعدم الدستورية لازم للبت بالطعن، عمدت لاستكمال القواعد والإجراءات القانونية التي أشارت إليها المحكمة الدستورية العليا بقرارها، وأعادت الملف إليها للبت بالدفع بعدم الدستورية²⁸.

وبهذا الحكم تكون المحكمة الدستورية العليا قد حدّدت الضوابط القضائية لقبول الدفع بعدم الدستورية بإعمال اجتهاودها في تفسير نصوص الدستور والقانون. وهي سلطة ثابتة للمحكمة استناداً لاختصاصها في تفسير نصوص الدستور؛ إذ منحها القانون رقم [٧] لعام ٢٠١٤ في المادة (٤١)²⁹ الاختصاص في تفسير أي نص

²⁵ ويعتبر هذا الضابط محدداً للشروط الشكلية المطلوبة لقبول الدفع بعدم الدستورية شكلاً للانتقال في حال قبوله إلى النظر فيه موضوعاً.

²⁶ وهو ما يعتبر تطبيقاً للمادة (٤٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم [٧] لعام ٢٠١٤ في وجوب ((أن يتضمن قرار الإحالة النص القانوني المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة)).

فإذا لم يتضمن قرار الإحالة هذه المتطلبات، أعادت المحكمة الدستورية العليا الأوراق إلى المحكمة الناظرة في الطعن لإعادة النظر فيه، وهو ما يتحقق مع رأينا في اقتصر قرار الإحالة على إعادة الدفع بعدم الدستورية وحده دون ملف الطعن، حيث يخرج عن اختصاص المحكمة الدستورية العليا، البحث في موضوع الطعن وتقتصر سلطتها على البحث في الدفع وحده دون سواه.

²⁷ نعتقد أنه يخرج عن سلطة المحكمة الدستورية العليا، التعرض لرد الدفع شكلاً لتسمح لمحكمة الطعن بإعادة إحالة الدفع مجدداً، بعد تلقي العيوب التي أدت إلى رده شكلاً.

²⁸ وهذا الضابط هو تأكيد للمادة (٤٩) من القانون [٧] لعام ٢٠١٤ والذي يقضي بأن ((أحكام المحكمة وقراراتها ملزمة لجميع سلطات الدولة))

²⁹ تنص المادة (٤١) أنه ((الرئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الشعب أو رئيس مجلس الوزراء أن يطلب من المحكمة تفسير أي نص من نصوص الدستور بموجب طلب يوجه إلى المحكمة ، ويقتد في سجل خاص)).

من نصوص الدستور بموجب طلب يوجه إلى المحكمة من قبل رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الشعب أو رئيس مجلس الوزراء، فهل يعقل أن تتولى المحكمة الدستورية تفسير الدستور بناء على طلب من السلطات المذكورة ولا تتولى تفسيره إذا تعلق الأمر بممارسة اختصاصاتها الدستورية.

أما عن اختصاصها في تفسير القانون فهو نابع من وظيفتها القضائية، والتي تفرض عليها تفسير القانون لضمان تطبيقه الصحيح في معرض ممارستها لاختصاصاتها، وهو أمر ثابت لأي محكمة مهما كانت درجتها، فما الحال عندما تكون هذه المحكمة هي المحكمة الدستورية العليا، والتي تتميز أحکامها وقراراتها بأنها ملزمة لسلطات الدولة جميعها.

وفي هذا الصدد نذكر اجتهاد حديث للمحكمة الدستورية العليا المصرية³⁰ جاء فيه أن ((إعمال المحكمة الدستورية العليا لسلطتها في مجال التفسير التشريعي المنصوص عليه في قانونها وعلى ما جرى به قضاها يخولها تفسير النصوص القانونية تفسيراً ملزماً، نافذاً في شأن السلطات العامة والجهات القضائية على اختلافها، تكشف فيه عن إرادة المشرع الذي صاغ على ضوئها هذه النصوص، وحقيقة ما أراده منها، وتواه بها، محدداً لدلالتها تحديداً جازماً لا تعقب عليه ولا رجوع فيه وقوفاً عند الغاية التي استهدفتها من تقريره إياها، بلوغاً إلى حسم ما ثار من خلاف بشأنها حتى تتحدد نهائياً المراكز القانونية للمخاطبين بأحكامها على ضوء هذا التفسير الملزم)).

³⁰ الطلب رقم (1) لسنة (37) قضائية - تفسير - بجلسة 2015|11|7

الخاتمة:

حاولت الدراسة الإحاطة بالضوابط الدستورية والقانونية والقضائية لقبول الدفع بعدم الدستورية في الجمهورية العربية السورية وتوصلت إلى عدد من النتائج والمقترنات نجملها بالأتي:

أولاً: النتائج

١- حدد دستور ٢٠١٢، مرجعاً واحداً مختصاً بالفصل في الدفع بعدم دستورية القوانين؛ إذ منح هذا الاختصاص المحكمة الدستورية العليا، الأمر الذي يحول دون اختلاف أحكام القضاء حول دستورية القانون أو عدم دستوريته، ويحقق استقراراً في المعاملات القانونية وانسجاماً في البنيان التشريعي للدولة بضم إقتصاد واحد للنص الدستوري لا يختلف باختلاف المراجع القضائية التي كان يثار أمامها الدفع بعدم الدستورية وعدم ترك البث في مسألة خطيرة على هذا القدر لاختصاص المحاكم العادلة على اختلاف مستوياتها، وذلك خشية تباهي قراراتها بشأن تلك المسألة.

٢- فقدت جميع المحاكم في الجمهورية العربية السورية وعلى اختلاف درجاتها وأنواعها حقها في البث في الدفع المثار أمامها بعدم الدستورية في ضوء فناعتها لتكتفي في حال تأكدها من جدية تلك الدفع بإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا.

٣- تبني المشرع الدستوري السوري أسلوب الدعوى غير المباشرة للدفع بعدم الدستورية؛ إذ سمح للمتضرر بتقديم شكواه بعدم دستورية نص قانوني بمناسبة دعوى مثار أمام القضاء، دون تحديد نوع الدعوى، مشترطاً إثارة هذا الدفع في (عرض الطعن بالأحكام) ليكفل بالتالي يد المحاكم الدرجة الأولى على اختلاف أنواعها من النظر بالدفع بعدم الدستورية.

4- إن عبارة (في معرض الطعن بالأحكام) جاءت مطلقة، ولم تأت على ذكر أسباب الطعن ومن ثم يكون من حق الطاعن صاحب المصلحة تقديم دفعه بعدم الدستورية بوقت لاحق للطعن، شريطة أن يقدم هذا الدفع قبل قفل باب المرافعة إذا كانت المحكمة الناظرة في الطعن محكمة موضوع، وقبل البت بالطعن إذا كانت محكمة قانون (نقض).

5- حصر المشرع الدستوري اختصاص المحكمة الدستورية العليا في الرقابة على مدى دستورية (النص القانوني) الذي طبقته المحكمة المطعون بقرارها، الأمر الذي يفهم منه عدم قدرة المحكمة الدستورية العليا، لمد رقابتها على كامل النصوص القانونية لمواد القانون المطعون بعدم دستوريته، حتى ولو ثبت لها وجود تلك المخالفة في نصوص قانونية أخرى تتضمن للقانون المطعون بعدم دستورية أحد نصوصه، وإنما تقتصر رقابتها على نص قانوني محدد لا على القانون بمجمله.

6- إن اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالرقابة على دستورية (نص قانوني) بطريق الدفع بعدم الدستورية يفسر بمدلوله الواسع بمعنى لا يقتصر على القانون بمعناه الشكلي؛ أي الصادر من قبل السلطة التشريعية وإنما يمتد ليشمل القوانين بمدلولها الموضوعي، والتي تشمل الرقابة على دستورية القوانين والمراسيم التشريعية واللوائح والأنظمة.

7- إن تقدير جدية الدفع هو سلطة حصرية ومطلقة (المحكمة الموضوع) الناظرة في الطعن والتي يثار أمامها الدفع بعدم الدستورية لتعلقه بسلطتها التقديرية فهي التي تقرر ما إذا كان الدفع بعدم الدستورية جدياً أو غير جدي، الأمر الذي يمنح تلك المحاكم السلطة في رفض إحالة تلك الدفوع (حتى ولو كانت جدية) في حال عدم اقتناعها بجدية الدفع.

8- إذا قررت محكمة الموضوع إحالة الدفع بعدم الدستورية إلى المحكمة الدستورية العليا بعد ثبتها من جديته ولزومه للبت في الطعن، وجب عليها استناداً لصريح النص الدستوري وقف النظر في الدعوى، ويستمر هذا الوقف حتى تصدر المحكمة الدستورية العليا حكمها في شأن الدفع بعدم الدستورية.

9- تعد الضوابط القضائية التي قررها حكم المحكمة الدستورية العليا رقم (١) لعام 2019، بمثابة شروط شكلية لقبول النظر بالدفع بعدم الدستورية، المحال من مراجع الطعن والتي يتوجب الالتزام بها، عملاً بالمادة (٤٩) من القانون ٧ لعام 2014 ، والذي يمنحك صفة الإلزام لأحكام المحكمة الدستورية وقراراتها في مواجهة جميع سلطات الدولة.

ثانياً: المقترفات:

1- على الرغم من اشتراط المشرع الدستوري السوري تقديم الدفع بعدم الدستورية في (عرض الطعن بالأحكام) فإن ذلك لا يمنع - برأينا - محاكم الدرجة الأولى من النظر في مثل هذا الدفع والبت فيه دون الحاجة إلى إيقاف الدعوى وإحالة الدفع إلى المحكمة الدستورية العليا ودون إلغاء النص القانوني المدفوع بعدم دستوريته في حال ثبوت مخالفته للدستور ، وإنما تكتفي بالامتناع عن تطبيقه لترك لأصحاب المصلحة الحق في الطعن في حكمها أمام محاكم الدرجة الثانية ويمكن عندها إثارة الدفع مجدداً أمام محكمة الموضوع التي تملك الحق في حال اقتناعها بجديته بوقف الدعوى وإحالته إلى المحكمة الدستورية العليا.

2- وجوب اعتبار الدفع بعدم الدستورية متعلقاً بالنظام العام والسماح للمحاكم على اختلاف درجاتها بالتصدي للمخالفة الدستورية من تلقاء ذاتها ومنحها الحق في إحالة المخالفة للمحكمة الدستورية العليا.

3- منح الاختصاص للمحكمة الدستورية العليا في حال اكتشافها، مخالفة أحد النصوص القانونية للدستور في معرض ممارسة اختصاصاتها الدستورية لفت نظر السلطة التشريعية لذلك الانحراف دون انتظار إثارة الدفع بعدم الدستورية أمامها.

4- نقترح منح محاكم الموضوع عند اقتناعها بجدية الدفع المثار أمامها بعدم دستورية نص قانوني، الاختصاص بمنح صاحب المصلحة مهلة زمنية محددة لرفع دعوى أصلية أمام المحكمة الدستورية العليا مباشرة دون حاجة لقرار بإحاله الدفع من قبل محكمة الموضوع إلى المحكمة الدستورية العليا، لارتباط ذلك بقناة المحكمة وتبنيها للدفع، الأمر الذي يتعارض مع حق المواطنين في الدفاع عن حقوقهم وضماناتهم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا في ضوء قناعاتهم الذاتية وتقسيرهم للدستور على أن يتم ذلك بواسطة محامٍ أستاذ متمكن من العلوم القانونية ومتمنع بالحججة والقدرة على تقسير الدستور وفهم مبادئه وضماناته تحت طائلة اعتبار الدفع كأن لم يكن في حال عدم رفع الدعوى في الميعاد المحدد، وذلك حتى لا يتخذ هذا الدفع ذريعة ل تعطيل الدعوى الأصلية إلى أجل غير محدد.

5- نقترح ترك المدة المحددة للمحكمة الدستورية العليا، للبت في الدفع قابلة للتمديد وغير مقيدة بمدة الـ (ثلاثين يوماً)؛ إذ لا يقل دستورياً ولا قضائياً تجاهل مثل هذا الدفع حتى ولو تجاوزت المحكمة الدستورية المدة المحددة، لا سيما وأن مصير الدعوى الموضوعية الأصلية، موقوف على مصير حكم المحكمة الدستورية بالدفع الذي أثير أمامها. لا سيما إذا افترضنا زيادة عدد الدفوع بعدم الدستورية المحالة للمحكمة الدستورية العليا؛ إذ لا يعقل أن يتربّب على تجاوز المحكمة الدستورية العليا للمدة المحددة دستورياً، سقوط الدفع بعدم الدستورية واعتباره كأنه لم يكن، وذلك لإبعاد شبهة المماطلة المقصودة من المحكمة لاسقاط الدفع، وهو مالا يمكن أن تتجه إليه إرادة المشرع الدستوري لتقريره.

المراجع:

الكتب والبحوث القانونية:

- د. أحمد أبو الوفا - أصول المحاكمات المدنية - الدار الجامعية - بيروت - 1983.
- د. أحمد مليجي - ركود الخصومة المدنية - دار النهضة العربية - القاهرة - (د.ت.).
- د. أمينة مصطفى النمر - أصول المحاكمات المدنية - الدار الجامعية - بيروت - 1988 -
- د. جميلة الشربي - دور المحكمة الدستورية العليا في الرقابة على دستورية القوانين في الجمهورية العربية السورية بين دستوري ١٩٧٣ - ٢٠١٢ منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ٢٩ - العدد الثالث - 2013.
- د. حسن مصطفى البحري - القضاء الدستوري (دراسة مقارنة) حقوق الطبع محفوظة للمؤلف - الطبعة الثانية - 2019.
- د. رمزي طه الشاعر - رقابة دستورية القوانين دراسة مقارنة - مطبع البشير - القاهرة - 2004.
- د. السعيد محمد الأزماري - وقف الخصومة في قانون المرافعات - ط ٢ - دار النهضة العربية - القاهرة - 2000.
- أ. م سليمان رضوان - الدفع بعدم دستورية التشريعات في معرض الطعن بالأحكام القضائية وصلاحية المحكمة الدستورية العليا - بحث منشور على موقع نقابة المحامين في حمص على الانترنت WW.HOMSBAR تاريخ آذار - 2015 .

- د. عادل عمر شريف - القضاء الدستوري في مصر - قضاء الدستورية - رسالة دكتوراه - جامعة عين الشمس - 1988.
- د. علي صالح القعيطي - المرافعات المدنية والتجارية في الجمهورية اليمنية - سلسلة الكتاب الجامعي - جامعة عدن - 1997.
- د. عيد محمد القصاص - الوسيط في قانون المرافعات المدنية والتجارية - ط 1 - دار النهضة العربية - القاهرة - 2005.

الدستور والقوانين:

- دستور الجمهورية العربية السورية لعام 1973.
- دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012.
- قانون المحكمة الدستورية العليا السورية رقم [٧] لعام 2014.

المجلات القانونية والجرائد الرسمية:

- المحامون.
- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.
- الجريدة الرسمية.